

## الحروف والأدوات

### أولا الحروف :

#### تاء القسم

حدث خلاف بين النحويين في الجر بالتاء .

فذهب سيبويه إلى أنها لا تجر في القسم ولا في غيره إلا في الله .

إذا قلت : تالله لأفعلن (١) ، ودخولها على غير لفظ الجلالة شاذ .

ووافقه في ذلك : ابن أبي الربيع وابن مالك والرضي وابن الأنباري

وغيرهم (٢) .

وجوز بعضهم (٣) دخولها على لفظ ( رب ) مضافا إلى الكعبة أو إلى

ياه المتكلم فيقال : ترب الكعبة وتربي لأفعلن .

ومنهم من حكى دخولها على : ( الرحمن ) و(حياتك) فيقال : (تالرحمن)-

و ( تحياتك ) وقالوا إن ذلك قليل أو نادر ، فنحن نرى أن ابن أبي

الربيع يوافق سيبويه والجمهور في اختصاص تاء القسم بالله تعالى .

ولأنما كانت هذه التاء للقسم لأنها بدل من واو القسم نحو قولك : تالله-

لاخرجن ، والاعل : والله لاخرجن ، قال تعالى : والله لا كيدين أصنامكم .

و د تالله تفتأ تذكر يوسف ، (٤) .

---

(١) الكتاب : ٢٨/١ .

(٢) انظر الأشباه والنظائر ٢٤٨/١ والتسهيل ١٤٤ وشرح الكافية

٣٣٤/٢ والإينصاف المسألة ٢٧ ورفض المباني ص ١٧٢ وللسيوطي ٢٩/٢

(٣) المغني ٩٨/١ والأسيوطي ٢٠٧/٢ .

(٤) الأنبياء ٥٧ ، يوسف ٨٥

وكانت هذه التاء بدلا من الواو دون الباء التي هي أصل في حروف القسم لما يأتي :

١ - لأن التاء لا تدخل إلا في إسم الله - تعالى - خاصة دون غيره من الأسماء المعظمة. بخلاف الباء فإنها تدخل على كل مقسم به ظاهر أو مضمرا. أما الواو فتدخل على إسم الله وغيره من الظواهر دون المضمرات. ولهذا المشابهة كانت التاء قريبة من الواو مبدلة منها .

٢ - ولأنها أبدلت منها في بعض المواضع مثل : انعد واتزن واتعظ ، واتصف في : ارتعد واوتزن ، واوتعظ ، واوتصف .

٣ - ولأنها - أي التاء - مفتوحة كالواو بخلاف الباء فهي مكسورة: فالتاء أقرب إلى الواو بهذا الشبه منها إلى الباء . لذلك كانت نائبة عنها ومبدلة منها .

رب

اخلف النجاة في ( رب ) فذهب البصريون إلى أنها حرف ( ا )  
وذهب الكوفيون إلى أنها اسم وأيد ذلك الرغبي بحجة أنها في التقليل  
والتكثير ، مثل كم الخبرية في التكثير .  
وهي جارة لما بعدها ، بشرط تصدرها نحو : رب رجل لقيته .

فلا تجرحوا ، فلا يقال : لقيت رب رجل عالم . لأنها نقيضة كم الخبرية  
في التكثير . فكما لزمتم كم الخبرية الصدر لأنها تشبه الاستفهامية في اللفظ ،  
لزمتم ( رب ) الصدر لأنها ناقضت كم الخبرية في إفادتها التقليل ، والعرب  
تحمل الشيء على النقيض كما تحمله على النظير .

(١) انظر في (رب) رصف المباني ص ١٨٨ وما بعدها، ومعاني الحروف  
للرمانى ص ١٠٦ وابن يعبش والصاحبي ٢٨/٨ والرضي ٣١٥/١ والتيسيل  
ص ١٤٧ والجمع ٢٧/٢ والاشموني ٢١٨/٢ والصبيان ٢٠٨/٢

وبشرط - أيضاً - أن يكون مجرورها نكرة . لان التقليل والتكثير لا يكونان إلا في النكرات .

فإن جاء بعدها ما يوهم أنه معرفة فهو جار مجرى النكرة في عدم قصده وتعيينه . وقد تجر - على قلة - ضميراً مفرداً مذكراً مفسراً بنكرة منصوبة مطابقة للمعنى الذي يقصده المتكلم وإن كان المميز مثنى أو جمعاً أو مؤنثاً . فيقال : ربه رجلا وربه امرأة وربه رجالا .

وجوز الكوفيون مطابقتهم للتمييز في التثنية والجمع والتأنيث قياساً وسماعاً ورد ابن عصفور ذلك محتجاً بأن العرب استغنيت بتثنية التمييز وجمعه عن تثنية الضمير المجرور ، كما استغنوا بترك عن : وذر وودع والكن ابن أبي الربيع يوافق ابن عصفور في رده رأى الكوفيين . ويخالفه في علة المنع ، فهو يرى أن العرب استغنوا عن الوصف بما دل عليه الإضمار من التفخيم فقوله : ربه رجلا بمنزلة قوله ربه رجل عظيم لأفدر على وصفه .

وأرى أن هذا التوجيه معقول ومقبول حيث إن دلالة الإضمار على التفخيم ظاهرة ظهوراً أغنى عن الوصف . فهو حين يذهب إلى رأى يقتنع به ، ويميل إليه ، يوجه ويعامل ، ولا يلتقى الكلام غفلاً دون توجيه أو تنظير .

### لات

من الأدوات العاملة عمل ليس ( لات ) ( ١ ) .

واختلاف في حقيقتها .

فذهب سيبويه إلى أنها مركبة من : لا ، والياء . كأنما .

( ٢ ) انظر في لات : وصف المباني ص ٢٦٢ ومشكل القرآن ٩٩/٤

تأويل شكل القرآن ٥٢٩ والمفردات ٤٥٥ والهمع ١٢٦/١ والمقرب ١٠٥/١

والمغنى ١٨٧/١ ومنار السالك ١٤٨/١ والاشموني ٢٥٧/١ .

وذهب الاخفش والجمهور إلى أن أصلها : لا ، زيدت التاء عليها لتأنيث  
الكلمة كما زيدت على ثم ورب فقيل : ثمث : وربت ، وقيل أن زيادتها  
للمبالغة في النفي كما في : علامة ونسابة .

وذهب أبو عبيدة وابن الطراوة إلا أنها لا النافية والتاء زيدت في أول  
الحين بعدها .

وذهب أبو ذر الحخشى إلى أنها فعل ماضى بمعنى نقض . من قوله تعالى :  
( لا يلتكم من أعمالكم شيئاً ) فإنه يقال : ألت يالت .

وذهب ابن أبي الربيع (١) إلى أن الأصل في ( لات ) ليس أبدات سينها  
تاء كما في ست ، ثم قلبت الياء ألفاً لأن الأصل في ليس لاس لأنها فعل ،  
ولكنهم كرهوا أن يقولوا ليت فيصير لفظها لفظ التمني ولم يفعل هذا إلا  
مع الحين ، كما أن لدن لم تشبه نونها بالنتوين إلا مع غدوة .

ولكنني أرى أن ابن أبي الربيع وإن حاول التنظير والحمل على التنظير فرأى  
الاخفش والجمهور أقوى ، لأنها عملت عمل لا النافية العاملة عمل ليس ، وزيادة  
التاء لا يؤثر في عملها . كما أن اختصاصها بالعمل في الحين ومرادفه يقوى  
حرفيتها ، وتحريك التاء الزائدة يؤكد الحرفية ويدعمها ، لأن التي تلحق  
الفعل ساكنة ، وليست متحركة ، فرأى ابن أبي الربيع ضعف لذلك ولوجهين  
آخرين :

الاول : أن فيه جمعاً بين إعلايين وذلك مرفوض في كلامهم . وإن كان  
الصبيان (٢) قدرد بأنه قد حدث جمع بين أكثر من إعلايين كما في قضاياء وخطايا .  
الثاني : أن قلب الياء الساكنة ألفاً ، وقلب السين تاء شاذان لا يقدم  
عليهما إلا بدليل ، ولا دليل يسوغ قلب الياء ألفاً والسين تاء .

(١) الهمع ١/١٢٦ والنسبكت لحسان ص ٢٧٥

(٢) الأشموني والصبيان ١/٢٥٧

د اللام الفارقة ،

إذا خففت ( إن ) المكسورة الهمزة المشددة النون قل عملها ويطل  
اختصاصها بالجملة الابتدائية ، والغالب اعملها .

وإذا أهملت لزمت اللام في ثانی الجزأین بعدها فرقا بينها وبين إن النافية  
لالتباسها بها نحو : إن زيد لقاتم .

وفد اختلف في هذه اللام الفارقة .

فذهب سيديويه والأخفش الأوسط والصغير وأكثر نحاة بغداد وابن  
عصفور وابن هشام إلى أنها لام الابتداء التي تدخل مع المشددة . وقد  
أفادت - مع إفادتها تأكيد النسبة وتخليص المضارع للحال - الفرق بين  
( إن ) المخففة من الثقيلة وإن النافية ولهذا لزمت .

وذهب أبو علي الفارسي وأبو الفتح وابن أبي العالمة والشلوين إلى أنها  
لام أخرى اجتمعت للفرق . لأن لام الابتداء مؤخره من تقديم ، وهذه اللام  
بخلافها إذ تدخل في الجملة الفعلية بخلاف تلك . ولأن هذه اللام يعمل ما بعدها  
فيما قبلها بخلاف تلك ولأنها تدخل على غير المبتدأ والخبر من الفاعل والمفعول  
بخلاف تلك .

وارتضى هذا الرأي ابن أبي الربيع مخالفا سيديويه وغيره من أئمة النحوي ،  
مراجعا رأي غيرهم .

وبذلك نستطيع الحكم على ابن أبي الربيع بأنه يستعمل عقله ، ويميل

---

(١) انظر الكتاب ١/٤٢٣ والأصول ١/٢٨٠ ، ٢٨٧ والتوطئة ص ٢١٨  
والمغنى ١/١٧٦ والجامع الصغير ٦٧ والتسهيل ص ٦٥ ومنار السالك ١/١٩٠  
والمقرب ١/١١١ والمجمع ١/١٤٢ والأشعوني والصبان ١/٢٧٨ .

إلى ما يقتنع به مادامت العلة مقبولة ، والتوجيه سديدا ، وأن عارض الجمهور  
لأنه - كما قلنا - لا يقبل إلا ما قويت لديه حجته .

### « لام المستغاث »

اختلف النحاة في هذه اللام (١) .

فذهب المبرد وابن خروف وأبو حيان إلى زيادتها ، بدليل إسقاطها ،  
وذهب الجمهور إلى أنها غير زائدة فهي لام الجر . وهو الأصح . ولكنهم  
اختلفوا في متعلقها .

فقال ابن جنى أنها متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل .  
وذهب سيبويه إلى أنها متعلقة بفعل النداء المحذوف ، واختاره ابن الضائع  
وإبن عصفور ، واعترض على هذا الرأي بأن الفعل المحذوف يتعدى بنفسه  
إلا بالحروف .

ولكن ابن أبي الربيع (٢) يخالف الجميع ويذهب إلى أنها متعلقة بفعل  
النداء المحذوف المضمن معنى الالتجاء في نحو : يا للدواهي . فاللام بمعنى من  
التميلية . وبذلك يتجلى لنا استقلال ابن أبي الربيع بالرأي حين يقنع به .  
ولا يضيره مخالفة غيره وأن كان المخالف إماماً ، وصاحب الرأي الآخر  
ثبتاً وشيخاً .

وزعم الكوفيون أن لام المستغاث بقية اسم ، وهو يا آل . والأصل  
يا آل زيد حذف همزة آل للتخفيف ، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين .  
واستدلوا بقول الشاعر :

(١) انظر في هذه اللام : وصف المياني ٢١٩ والتسهيل ١٨٤ والمغنى

١٦٨/١ واللمع ١٨٠/١ والتبيان للشيبان الضبع ١٤٦ والاشموني ١٦٤/٢٠ .

(٢) انظر المغنى وحاشية الأمير ١٦٨/١ ، ١٦٩ .

نغير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا  
وأجيب بأن الأصل : يا قوم فرارا ولا نفر . فحذف ما بعد لا النافية  
كما يقال : ألا تا . فيقال : ألا فا . يريدون ألا تفعلوا وألا فافعلوا .  
فقد رأيت أن أبي الربيع خالف النجاة جميعهم . فهو يوافق البصريين  
حين يكون الحق معهم .

ويوافق الكوفيين إذا كان الصواب في مسلكهم ، والقياس يدعم رأيهم  
ويخالفهما معاً إذا لم ترحه العلة أو يقنعه الدليل . كما حدث في مسلكه في هذه  
اللام التي نحن نتحدث فيها .

### لكن

تزد ( لكن ) في الاستعمال على ثلاثة أوجه :

١ - أن تكون حرف ابتداء يستأنف الكلام بعدها كما إنما وليت  
وذلك إذا دخلت على الجملة .

٢ - أن تكون للمعطف والاستدراك وذلك إذا لم تدخل عليها الواو  
وكانت بعد النفي وهي بذلك تعطف مفردا على مفرد مثله مثل : ما جاء على  
لكن خالد .

٣ - أن تكون لمجرد الاستدراك وذلك إذا دخلت عليها الواو نحو  
قوله تعالى : د ولكن كانوا هم الظالمين .

ولكن ابن أبي الربيع يرى أنها في هذا الموضع عطفت جملة على جملة  
وواقفه في ذلك ابن عصفور ، إلا أنه يذهب إلى زيادة الواو .

(١) انظر في لكن صف المباني ص ٢٧٤ والانصاف في المسألة ٦٨  
وشرح المفصل ١٠٦/٨ والهمع ١٣٨/٢ والمغني ٢٠٨/١ والمقرب ٣٢٣/١  
الاشموني ٩١/٢ ، ١١٠ .

ويرى ابن مالك أن الواو هي العاطفة ، وليكنها عطف جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعةها ، والتقدير عنده في نحو ما قام زيد وليكن عمرو ، وليكن قام عمرو ، وفي . وليكن رسول الله . وليكن كان رسول الله .

### ليت

من المقرر في قواعد النحو أن ليت حرف تمن يتعلق بالمستحيل غالباً ، ويعمل عمل إن في احتياجه إلى اسم منصوب وخبر مرفوع مثل : ليت محمداً فاهم . وأما الكوفيون فينصبون به اسمين كما ينصبون بظن . وأنشدوا على ذلك قول الشاعر :

### يا ليت أيام الصبا راجعا

ورد بأن راجعا يحتمل أن يكون حالا من أيام الصبا ، والعامل فيه ما في ليت من معنى التمني لأن الأحوال تعمل فيها المعاني التي في الحروف .

### الحكم إذا اتصلت بها ما الحرفية :

إذا اتصلت بها ما الحرفية بقيت على اختصاصها بالاسماء . فيجوز إعمالها وتكون ما - زائدة فتقول : ليتما زيداً قائم .

ويجوز إعمالها حملاً على أخواتها فتقول : ليتما زيد قائم ، وتكون ( ما ) كافة عن العمل وليكن ابن أبي الربيع أجاز دخولها على الأفعال ، ووافقته على ذلك طاهر القزويني فيقال : ليتما قام زيد ، كما تقول : ليتما زيد قائم .

(١) انظر في ليت - رصف المباني ٢٩٨ وابن يعيش ٨٤/٨ والرضي ٢٤٦/١ والمقرب ١١٠/١ والمفني ٤/١ والتسهيل ص ٦١ والجمع ١٤٣/١ والشذور ٢٨١ والأشمونى ٢٨٢/١ : (١٠ - م)



### ما النافية العاملة عمل ليس

القياس في ما النافية (١) أن لا تعمل . ولها شبهان :

شبه عام ، وشبه خاص .

أما العام فهو شبهها بالحروف غير المختصة في أنها تدخل على الأسماء  
وأما الشبه الخاص . فهو شبهها بليس في دلالتها على النفي ، ودخولها على  
المبتدأ والخبر .

وترتب على هذين الشبهين اختلاف الحجازيين والتميميين .

فالتميميون أهملوها لأنهم راعوا الشبه العام .

والحجازيون أهملوها لأنهم راعوا الشبه الخاص .

فهي عاملة عمل ليس عند الحجازيين والبصريين ، غير عاملة عند التميميين .

وبأبي ابن أبي الربيع يناقش هذه المسألة فيوجه ويعمل ، ويقيس وينظر .

فيقول : « إن ما النافية ليس لها اختصاص فيجب أن لا تعمل .

ولذلك لم يعملها بنو تميم ، فهي عندهم على القياس ، فلا سؤال في كونها لم

تعمل لأن الشيء إذا جاء على قياسه وقانونه لا يسأل عنه ، وأما أهل الحجاز

فأعملوها لشبهها بليس (٢) . »

ثم يقول بعد ذلك موجهها ومعملا لعملها عمل ليس عند الحجازيين « إنما

لم تعمل ( ما ) عمل ليس مطلقا بل بالشروط المعروفة ، لأن ( ما ) مشبهة

---

(١) انظر فيها الكتاب ٢٨/١ والأصول ٢٧/١ ومعاني الحروف

للرمانى ص ٨٨ ووصف المباني ٣١- والمقرب ١٠٢/١ والمغنى ٦/٢ ومنار

المسالك ١٤٢/١ والتوطئة ١٦٧ والأشباه والنظائر ١/٢٤٢ والأشمونى

والصبيان ٢/٢٤٧ .

(٢) الأشباه ١/٢٤١ - ٢٤٢ .

بليس ، وليس مشبهة بالفعل وكل ما هو مشبه بالفعل لا يعمل مختصا ، ثم  
ينظر لذلك فيقول : « ألا ترى أن تاء القسم اختصت باسم الله وإن كانت  
بدلا من الواو ، والواو تخفض في القسم كل ظاهر ، وإنما كان الاختصاص  
باسم الله في التاء لأنها مبدلة من الواو ، والواو بذل من التاء فهي في الدرجة  
الثالثة فلذلك اختصت ، » .

فإن أبي الربيع يركز على القياس ويجعله الأساس ويميل إليه ، لأن  
الشيء إذا جاء على أصله لا يسأل عنه . ومع ذلك علل لإعمالها عند  
الحجازيين . فهو — كما قررنا — يقف في جانب الحق ويعضده ، ويؤيد  
الصواب ويؤكد .

من . في أسلوب التعجب السماعي

من أساليب التعجب السماعية قولهم : لله درك من رجل .  
وقد تكلم النحويون في ( من ) في هذا الأسلوب .

فذهب سيديويه والمبرد إلى أنها للتوكيد (١) . ودخولها هنا كدخولها  
في ( كم ) توكيدا ...

وذهب ابن السراج (٢) إلى أنها في مثل هذا لإزالة التباس التمييز بالحال .  
لأنها لو لم تدخل على التمييز لالتبس بالحال . فأدخلت ( من )  
لتخلصه للتمييز . إلا أن ابن أبي الربيع يخالف سيديويه وابن السراج معاً .  
ويذهب إلى أنها للتبعيض (٣) والتقدير في قولهم : لله درك من رجل . لقد  
عظمت من الرجال . فوضع المفرد موضع الجمع ، والذكرة موضع المعرفة  
للعلم وطلبها للاختصار — ثم قال — ونظير هذا قولك كل رجل يفعل هذا .

(١) الكتاب ٢٩٠/١ ، والمقتضب ٣٥/٢ .

(٢) الأسول لابن السراج ٢٧٤/١ .

(٣) الأشباه والنظائر ٣٠/١ .

الأصل كل الرجال يفعل هذا . فاستخفوا فوضعوا المفرد موضع الجمع ،  
والذكرة موضع المعرفة لفهم المعنى وطلباً للاختصار .  
وهكذا نرى أن ابن الربيع يتسع في التعليل ، ويقيس الشيء على النظير  
دون تعسف أو تفريط .

### من الزائدة :

شرط النجاة لزيادتها (١) أن تسبق بنفي أو شبهه ، وأن يكون مجرورها نكرة .  
ولكن ابن أبي الربيع شرط شرطاً ثالثاً وهو أن يكون مجرورها فاعلاً  
أو مفعولاً أو مبتدأ نحو قوله تعالى : ( ما جاءنا من بشير (٢) ) وقوله :  
( هل تحس منهم من أحد ) (٣) .  
وقوله : ( هل من خالق غير الله يرزقكم ) (٤) وقد وافقه ابن هشام  
في هذا الشرط (٥) .  
وقد أهمل أكثر النحويين هذا الشرط وعليه يلزمهم زيادتها في الخبر  
والجار والتمييز المنفيات مع أنهم لا يميزون ذلك .  
فإذا شرط ابن أبي الربيع هذا الشرط . فحجته في ذلك الاستعمال وبخاصة  
إذا كان ذلك وارداً في أفصح الكلام وأبلغه وهو القرآن الكريم فلا ضير  
عليه في هذا التحفظ القائم على فهم أساليب اللغة وتنوع استعمالاتها .

للبحث بقية

- 
- (١) الهمع ٣٥/٢ .  
(٢) الآية في سورة .  
(٣) الآية ٩٨ في سورة مريم .  
(٤) الآية ٣ في سورة فاطر .  
(٥) المعنى ١٥/٢ والهمع ٣٥/٢ .